

زعيتر من المطار: سنوفر كل الإجراءات المطلوبة لسلامة المسافرين والشحن



زعيتر خلال المؤتمر الصحفي في المطار

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر تزويد مركز الشحن في مطار بيروت الدولي بألآت لكشف المتفجرات، بالتنسيق مع الجمارك على أن يتلقى الطاقم المعنى التدريبات اللازمة حول كيفية استخدام هذه الآلات خلال 48 ساعة، مشيراً إلى أن لبنان تسلم (أمس) رسالة من الاتحاد الأوروبي بواسطة وزارة الخارجية والمغتربين تتعلق بوجوب تطبيق إجراءات إضافية في قسم الشحن خاصة لجهة تجهيزه بألآت تعمل على كشف المتفجرات، وأن ذلك ليس قراراً متخذاً من قبل الاتحاد الأوروبي، مطمئناً إلى سلامة الوضع في المطار إن على صعيد الشحن أو على صعيد حركة الوافدين والمغادرين من وإلى لبنان.

ورداً على الضجة التي أثارت أمس حول تلغ لبنان بكتاب من الاتحاد الأوروبي يتعلق بقسم الشحن في المطار، وتوقيف بريطانيا نقل البضائع جواً من بيروت بعد تصنيف لبنان من ضمن الدول الأشد خطورة بالنسبة إلى تطبيق معايير الشحن، زار زعيتر المطار وترأس اجتماعاً حضره مدير عام الطيران المدني بالتكليف فادي فقيه، رئيس المطار محمد شهاب الدين ونائبه أمير الحسن، قائد جهاز أمن المطار العميد جان طلوزيان، وعدد من المستشارين والمسؤولين ورؤساء الدوائر والمصالح، وتمّ خلاله البحث في أمور تتعلق بالتنسيق بين كافة الإدارات والأجهزة المختصة العاملة في المطار لتأمين حسن سير العمل في هذا المرفق الجوي الهام.

بعد ذلك تفقد الوزير زعيتر والخصوم غرفة إدارة الأزمات في المطار التي أعيد مؤخراً تجهيزها وأطلع على كافة الأمور المتعلقة بعملها والتفتيات الحديثة المتوفرة فيها. ثم عقد مؤتمراً صحافياً شرح فيه كل ما يتعلق بموضوع الإجراءات التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من لبنان على صعيد الطيران.

وقال: نحن والاتحاد الأوروبي على تواصل دائم ومستمر إن في داخل لبنان من خلال سفيرة الاتحاد الأوروبي أوفي الخارج من خلال الوفود التي ترسلها عبر متخصصين، وهناك تعاون وتنسيق دائمين. فالموضوع ليس إصرار الاتحاد الأوروبي على الأمر بقدر ما أننا نناقش كل هذه الأمور لنصل إلى النتيجة التي نطمح إليها في لبنان لتأمين أماننا وتطوير مطارنا وعلماً على الصعيد الأمني والحدائي وعلى كل الأضعة الأخرى.

وعما إذا كان وراء ذلك رسالة سياسية تجاه لبنان، قال: الرسائل السياسية كثيرة من الأرض والسماء، ومن خلال التواصل والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، لم يكن هناك مبرر لهذا الأمر وساكون حسن النية إن مع الاتحاد الأوروبي أو مع دولته.

الحاج حسن في غداء نقابة الصناعات الغذائية؛ سلسلة تدابير لحماية قطاعات مهددة بالإغراق

برعاية وزير الصناعة حسين الحاج حسن وحضوره، أقامت نقابة أصحاب الصناعات الغذائية غداءً السنوي بمشاركة وزراء سابقين، ومدربين عامين في وزارات وإدارات عامة، ورؤساء هيئات اقتصادية ونقابات قطاعية وتجمعات صناعية منطاقية، وصناعيين، ورئيس وأعضاء النقابة.

بداية ألقى رئيس النقابة منير البساط كلمة عهد فيه بالمعانة التي مَرَّ بها أصحاب القطاع بسبب حملة سلامة الغذاء، «ولا سيما بسبب التصارب في صناعات الرقابة بين ثلاث وأربع وزارات، على الرغم من تكرار الحديث عن وجود تنسيق في ما بينها، لكن الواقع كان على عكس ذلك، وأدى إلى الإضرار بسبعة الإنتاج اللبناني في الداخل والخارج».

وقال: على الرغم من ذلك، حقق قطاع الصناعات الغذائية أرقاماً قياسية العام الماضي سجلنا نسبة 17% من مجمل الصادرات الصناعية اللبنانية لهذا العام، بمجموع 520 مليون دولار، ويتنوع ببلغ 13% مقارنة بالعام 2013.

وأطلق صرخة باسم الصناعيين تمني فيها على وزير الصناعة «المبادرة إلى إكمال مسيرة حملة سلامة الغذاء وتحويلها إلى ورشة عمل حقيقية يخترط جميع الأقراف المعنويين في غمارها: صناعيون ووزارات معنية، الهيئات الاقتصادية والمختبرات الأكاديميون بالكامل والشعوان الإيجابي لا بالتنافس والتسابق السليبي، عندئذ فقط، يمكن تقديم المعالجات والحلول العلمية والخبرات والمشاكل التي كشفتها الحملة، لتعزيز مكانة الصناعات الغذائية اللبنانية محلياً ودولياً، ودفعها إلى تحقيق المزيد من الإنجازات والنمو».

الحاج حسن

والقى الوزير الحاج حسن كلمة قال فيها: إن الصناعات الغذائية مميزة في لبنان، وهي جيدة جداً وبمواصفات عالية، ولا أحد يقدر إيجابيات العكس، والحالات التي أعلن عنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً

من الصناعات الغذائية العاملة، مشيراً إلى أن عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات الغذائية يبلغ حدود الألف مصنع. وإذا كان هناك عشرة أو ستين مصنعا مختلفا، فما هو يعد ذلك أمرا كارثيا، وما لمصطلح من جرى التضخيم؟ الحملة التي جرت أنستاء إلى إقليم القطايع. ولت كانت هناك رقابة ذاتية وحرس أكثر من قبل الصناعي، فكانت حلت المخالفات بطريقة آلية من دون تدخل أحد، فالمفتشون بحثوا عن أمور سطحية تناولت البنى التحتية، والشروط المطلوبة للبنية، وسجلوا مخالفات في الدهان والبلاط وأنظمة التهوية، ولكنهم لم يذهبوا أكثر جرت أنستاء إلى إقليم القطايع. ولم يتعمقوا في الأمور الجوهرية والإنتاجية المتعلقة بسلامة الغذاء والجودة والمواصفات. لقد أثير ملف المناقاشات، وفي الليلة من ذلك عشرة أشهر، وعالجنا الملف بطريقة هادئة أخذين في الاعتبار القواعد الفنية والمعايير الضرورية التي تقارب هذه المعايير، وما أثير في الإعلام عن حالات معينة، كانت ضخمة جدا ومن المستحيل أن تحدث، ولا جدوى من إعادة ذكرها الآن.

وتابع: الرقابة الذاتية مطلوبة جداً، ووزارة الصناعة في ضد التضخيم لورشة تدريبية شاملة للمعاملين في قطاع الصناعات الغذائية بالتعاون مع جامعة الروح القدس في الكسليك، ستشكل فقرة نوعية على هذا الصعيد. وأضاف: لا أذكر وجود فترات ومخالفات في بعض المؤسسات، لكنها غير صعبة التذليل، وليست على المستوى الذي تمّ تصويبه، وقتت بجولات عديدة على عدد من مصانع الغذاء، وأبدت إعجابي بمدى التزام أصحابها بالمعايير والجودة والمواصفات. ولذلك وبعدما هدأت الضجة قليلاً، أدعو إلى سحب هذا الملف من التداول، إفساحاً للمعنيين وأصحاب الاختصاص بأن يفوقوا بواجباتهم وبالمطلوب منهم.

ويعمى إلى «الخروج من هذه القوقعة إلى العالم الأرحب، حيث يجب العمل على بلورة استراتيجيات تطويرية وإبتكارية وتحديثية

البناء

إطلاق مبادرة «أنا» للسياحة الاغترابية ومشروع «طريق الفينيقيين» فرعون وقع والرفاعي مدونة أخلاقيات السياحة العالمية

المبادرة مهمة لأسباب عدة، منها لأنها تطور الصلات بين السياحة والثقافة، ومنطقة استناداً إلى إحدى أهم الحضارات في العالم، الحضارة الفينيقية، وتروج لسياحة النوع الثقافي، وهي بمثابة مشروع عالمي اجتماعي - اقتصادي، وفي الوقت ذاته، تعزز الصلات الاقتصادية والثقافية والحوار بين 18 دولة مَرَّ عليها الفينيقيون في المنطقة.

كارافار

وهي منظمة السياحة العالمية سانديا كارافار، الخطوات الأولى لإطلاق المشروع، بددراسة المشاريع المقترحة، خلق شبكة مشاركين، وتطبيق خطة عمل المشروع الممتدة على مدى سنتين»، وقالت: «إن المشروع لن يستمر مالم يتمّ التعاون بين القطاعين الخاص والعام».

توقيع المدونة

وختاماً وقع فرعون والرفاعي على مدونة أخلاقيات السياحة العالمية، ثم وقع عليها ممثلو القطاع الخاص، وهم: رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس نقابة المؤسسات البحرية جان بيوتي، رئيس جمعية تراخيص الامتياز شارل عريبي، ممثل شركة طيران الشرق الأوسط نزار خوري، وخالد زهرة نيابة عن نقابة أصحاب المطاعم.

«طريق الفينيقيين»

وعن «طريق الفينيقيين»، أوضحت وزيرة السياحة في بيان: «أنه» انضمت إلى مجلس الطرق الثقافية الأوروبية في عام 2003 طريق دولية عبرت 18 دولة متوسطة، وأكثر من 80 مدينة فينيقية، وهي تضم شبكة من المواقع الأثرية، الإثنية، الأثروبولوجية، الثقافية، والطبيعية، فضلاً عن شبكة والتبادل الثقافي بين الشعوب والدول المتوسطية».

عبد الغفار

من جهته، قال المدير الإقليمي للششرق الأوسط لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية: «إن



فرعون والرفاعي يتوسطان ممثلي القطاع الخاص

فرعون

واستهل فرعون كلمته بشكر الرفاعي على اهتمامه ولفحاته الكريمة الدائمة تجاه لبنان، وهذا يعبر حقيقة عن محبة لبنان الذي يعتبره بلده الثاني، وعن هاجسه للحفاظ على استقرار لبنان ودوره الأمني والدستور، ونظراً للإجماع الداخلي والخارجي، والتصميم على مكافحة الإرهاب داخلياً وعلى الحدود، كانت ولا تزال هناك فرصة لتتشييد القطاع وتفعيل الديناميكية المتدفقة من جهة، وأخذ مبادرات متوسطة الأمد في فتح أو تنظيم مشاريع جديدة بمشاركة خبراء، لما في ذلك من إمكان لإيجاد مردود وحركة مستدامة بعد وضع سنوات من العمل، مستثمرين بذلك طاقات لبنان الفريدة على أكثر من صعيد».

هوش

من جهته، قدم المدير العام لشركة M3C سياتشي، آلان هوش شرحاً تفصيلياً عن مبادرة

حرب التتقى كاغ ومسؤولي محطات التلفزة المقدسي؛ نمر بأزمة مالية ولن نتنازل عن حقنا



حرب مستقبلاً كاغ

التقى وزير الاتصالات بطرس حرب رؤساء مجالس إدارة محطات التلفزيون اللبنانية الذين شكوا إليه الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تمرّ بها المحطات ووضع ميزانيتها السليبي، نتيجة تراجع مواردها والإعبائية وتكلفة الرسوم والضرائب العالية المفروضة من الدولة.

وقدم الوفد إلى حرب كتاباً طالبوا فيه «بالغاء الرسوم على الـ SNG والغاء الرسوم المفروضة لخدمات نقل الصورة إلى الأقمار الاصطناعية في جورة البلوط، خفض الرسوم على قوائم الهاتف الثابت والخليوي والأنترنيت العائدة لقنوات التلفزيون اللبنانية».

وتابع: «أنّ الخطر الذي يتعرّض له قطاع الإعلام التلفزيوني هو بسبب الخسائر بالساتلايت التلفزيون اللبنانية العاملة في لبنان وحقها مقدس».

ثم التقى حرب رئيس حزب «الحوار الوطني» فؤاد مخزومي الذي أطلعته على نتيجة سفره الأخير إلى إيطاليا وأهمية العلاقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين لبنان وإيطاليا، وفي الوقت ذاته وضعه في جوّ تحسين صورة لبنان في الخارج في هذه المرحلة الدقيقة.

وفي نشاطه استقبل حرب، المسعنين الخاصة لاسمير العام للامم المتحدة سيفريد كاغ، وبحث معها في الأوضاع.

وعدّد الاجتماع، تحدث رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان طلال المقدسي باسم المجموعة، فقال: الوضع الإجمالي في لبنان وضع التلفزيونات يمرّ في أزمة كبيرة، مالية داخلية، وتعدّيات من قنوات أخرى على البعوض في لبنان، وقدّمنا جميعاً، ببعض المقترحات التي وعد الوزير حرب بدرسها في خلال عشرة أيام.

أضاف: الخطوة التالية هي إقامة ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الإعلام التي سنجري الاتصال معها خلال 48 ساعة، وطرح موضوع المسك للبرقيات المسمى بد الخط الأحمر، وهو الأطول في لبنان، وقدّمنا جميعاً، ببعض المقترحات التي وعد الوزير حرب بدرسها في خلال عشرة أيام.

وأشار شماس رداً على سؤال، إلى «تكبدّ التجار تكاليف مرتفعة إضافية لبقاء البضائع في أرض الرفعا يوماً»، وقال: التاجر غير قادر على تحمّل هذه التكاليف بسبب وضعه المالي المزري، ولا سيحتملها للمستهلك الذي يربح

شماس: الخط الأحمر الجمركي يعطل الدورة التجارية

بذوره تحت أعباء غلاء المعيشة، إذ أنّ هناك كلفة معينة يجب أن يتحمّلها أحد الطرفين. من هنا نرفع الصوت لنقول إنّ التجار المنضويين تحت راية جمعية تجار بيروت، ليسوا ضدّ حملة مكافحة الفساد بل أول المؤيدين لها والمطالبين بها، إنما الدولة غير قادرة على الدخول في مشروع بهذا الحجم يعطل الحركة التجارية، إذ لم تكن لديها الإمكانيات البشرية واللوجستية المطلوبة.

وتابع: نؤكد أمام هذا الواقع، أنّ لا مجال للشمولية في هذا الموضوع، إذ لا يمكن الكشف على كل شيء في غضون ثلاثة أشهر، إنما عملية مستحيلة تدخلنا في عتق زحاجيون اقتصادياً لن نتعكّن من الخروج منها. فمن المفترض استبدال ذلك بمقاربة انتقائية، بمعنى أنّ يتمّ الكشف في أيام معينة من دون تحديدها مسبقاً، أو الكشف على أصناف معينة وليس كلها، أو أخذ العينات حيث يظهر علم الإحصاءات أنّ عتبة مدروسة تستطيع أن تعطي النتائج ذاتها في حال تمّ الكشف عن البضاعة كلها.

وقال: إن وزارة المال والمديرية العامة للجمارك مستعدتان ذكر هذا الموضوع، لأنّ هناك صرخة كبيرة لدى المسعنين المتضررين وهم التجار والبضائع الجمركيون ووكالات الشحن والنقل، فالقطاع التجاري تكفيه مشكلاته، وإمكان إيجاد الحلول لا الواقع في المزيد من العراقيل.

وختاماً أكد شماس أنّ يعول على وعي وزير المال وتفهمه في أكثر من مرحلة لجهة اقتناعه بالحاجة العلمية لأيّ موضوع، وتمدني أنّ يترجم اقتناعه في هذه القضية نظراً إلى حجم المشكلة...

ما أنّ همدت الصرخة من صرح كازينو لبنان، حتى انطلقت أخرى من المطار والرفعا، بفعل الأزمة الناتجة عن اكتشاف البضائع الاستهلاكية وغيرها، بسبب انسحابها في الأزمة، وقال في إطار مكالمة السناد، قرّر وزير المال على حسن خليل إخضاع البضائع من دون استثناء، له الخط الأحمر، في خلال ثلاثة أشهر، ما يجعل من عملية تخلص البضائع من المرافق العامة «سلحفاة»، بامتياز، إذ نظرياً هناك 50 كاشفاً جمركياً عملياً لا يوجد أكثر من 15، وهم قارون على إنهاء 20 بياناً جمركياً فقط لا غير في اليوم الواحد، أما اليوم فيحتلون 50 و60، وبالتالي دخل المرفع في دوامة بطيئة جداً، وأصبحت البضائع تراكم في المطار وفي المرفعا، فامتلات الأرصفة والمستودعات وأماكن التخزين.

وأشار شماس رداً على سؤال، إلى «تكبدّ التجار تكاليف مرتفعة إضافية لبقاء البضائع في أرض الرفعا يوماً»، وقال: التاجر غير قادر على تحمّل هذه التكاليف بسبب وضعه المالي المزري، ولا سيحتملها للمستهلك الذي يربح

القصار: لتهيئة الظروف الملائمة لفتح الأبواب أمام المستثمرين

يزور وفد من الهيئات الاقتصادية ورجال الأعمال والمستثمرين اللبنانيين برئاسة رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار، ومشاركة رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يجري الوفد على مدى أربعة أيام، لقاءات ومباحثات مع كبار المسؤولين، ويزور أهم وأضخم المنشآت الاقتصادية، إضافة إلى مشاورات مع المستثمرين اللبنانيين.

وتشمل الزيارة التي من المقرر أن تبدأ اليوم السبت، وتستمرّ لغاية الثلاثاء المقبل، لقاء كل من وزير الاقتصاد والتجارة الإماراتي، سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الثقافة نهيان بن مبارك آل نهيان، كذلك تشمل الجولة عرف أبو ظبي و دبي والشارقة، إضافة إلى زيارة مدينة الطاقة، وهيئة المواصلات، والدائرة الاقتصادية، ووزارة المصدر، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الضخمة في دولة الإمارات.

وفي هذا السياق، لفت القصار في تصريح، إلى أنّ «الزيارة تتخذ طابعاً مهماً في هذا التوقيت بالذات، خصوصاً في ظل الوئبة الضخمة التي حققها الاقتصاد الإماراتي على مدى السنوات القليلة الماضية، والتي حدثت بأهمّ وكالات التصنيف الدولي إلى وضعه على قائمة الاقتصادات الناشئة».

وأكّد «أنّ التجربة الإماراتية من بين أهمّ النماذج الفريدة في العالم العربي، ومن الأهمية بمكان الإفادة من هذه التجربة المميزة ولما لا يتمّ تعميمها في لبنان، حيث أننا في أمس الحاجة إلى تحقيق النهوض الاقتصادي مجدداً، خصوصاً في ظل الظروف التي مَرَّ بها لبنان على مدى السنوات العشر الماضية».

وشدّد القصار على أنّ «العلاقات التي تجمع لبنان بدولة الإمارات العربية المتحدة، عميقة ومترسخة، ومن هذا المنطلق لا بدّ من تهيئة هذه العلاقة وتعزيزها، بما يخدم الأمل المشتركة»، داعياً إلى «ضرورة تهيئة الظروف التي تساعد على فتح الأبواب مجدداً أمام المستثمرين الإماراتيين، خصوصاً أنّ الاستثمارات الإماراتية كما العربية، طالما شكلت على مدى العقود الماضية الرافعة للاقتصاد اللبناني الذي يحتاج اليوم إلى تضافر جهود جميع الأطراف ليستعيد عافيته ويعود وينهض من جديد».

تمديد التسجيل إلكترونياً للتصريح عن ضريبة الأملاك

أصدر وزير المال علي حسن خليل قراراً مددّه بوجوب مهلة التسجيل الإلكتروني للمكلفين الخاضعين للتصريح الكترونياً عن ضريبة الأملاك المبنية عن القسم الواحد من العقار الذي تزيد إيراداته عن 20 مليون ليرة لبنانية ابتداءً من إيرادات العام 2014 لغاية 2015/3/24.

وجاء في حفيثات القرار: «بناءً على اعتماد وزارة المال التصريح الإلكتروني بالنسبة إلى المكلفين الخاضعين لضريبة الأملاك المبنية الذين تزيد إيراداتهم عن 20 مليون ليرة لبنانية عن القسم الواحد ابتداءً من إيرادات العام 2014، وحسب أنّ الكثير من هؤلاء المكلفين لم يتقدّموا بطابقتسجيلهم، وبالتالي لم يحصلوا على المفاتيح الشخصية الإلكترونية (إسم المستخدم وكلمة السرّ والرمز السري)، قرّر وزير المال تمديد مهلة التسجيل على النظام الإلكتروني حتى تاريخ 2015/3/14، بهدف التصريح إلكترونياً عن إيرادات العام 2014، لتمكين ضريبة الأملاك المبنية تلك، على أن يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويُنشر في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية www.finance.gov.lb».

اعتصام للجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين

نفذت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في بيروت اعتصاماً في شارع مار الياس، شارك فيه مستأجرون من كل لبنان.

واستهل الاعتصام بكلمة لرئيس لجنة بيروت وجيه دامرجي قال فيها: «إنّ قانون الإيجارات الجديد والمعطون بعدد من مواد من قبل المجلس الدستوري، هو تعبير عن تهجير يهدف إلى اقتلاعنا من أحيائنا التاريخية لصالح الشركات العقارية الكبرى».

من جهة، ناشد رئيس لجنة المعاملين المولجة بالظعن أديب زخور الرئيس نبيه ري أنّ «تكون لجنة الإدارة والعدل حيادية، وتعمل في شكل موضوعي على التعديلات التي سبق وقدمت إليه».

وطالب رئيس لجنة الصرا حسيب أبلوح بد إعادة النظر بهذا القانون الظالم ودرسه من جديد لإعطاء المستأجرين حقّه».

كذلك، اعتبر رئيس «تجمع الحقوقيين لدعم المستأجرين» رشيد قباني أنّ «قانون الإيجارات المعطون به من قبل المجلس الدستوري يهجر الفقراء ويرميهم في الشارع».